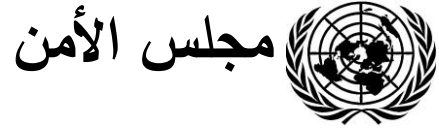


Distr.: General
7 January 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل رسالة موجهة من سبلفيو غونزالو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل طيها رسالة مؤرخة 5 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة من جوسيب بوريل، الممثل السامي/نائب رئيس المفوضية الأوروبية، إلى مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية جمهورية تركيا، بشأن عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (انظر المرفق).

نرجو ممتين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيرالدين بيرن ناسون

السفيرة

الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



**مرفق الرسالة المؤرخة 6 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أشير إلى الرسالة التي بعثها إليكم مولود جاويش أوغلو، وزير خارجية جمهورية تركيا، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وأن أحيل طيه نسخة من الرد المؤرخ 5 كانون الثاني/يناير 2021 الذي وجهه جوسيب بوريل، الممثل السامي/نائب رئيس المفوضية الأوروبية، إلى السيد جاويش أوغلو (انظر الضميمة).

(توقيع) سيلفيو غونزالزو

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة

الضميمة

أشكركم على رسالتكم المؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر التي تتناول بمزيد من التوسع النقاط التي سبق إثارتها في رسالتكم السابقة والتي أجبت عليها في 4 كانون الأول/ديسمبر.

لقد أُبلِغت عملية إيريني بجهات الاتصال المبينة في رسالتكم، وستستخدمها على النحو المطلوب في المستقبل.

ووفقا لقراري مجلس الأمن 2292 (2016) (الفقرات 3-6) و 2526 (2020)، يُسمح للقطع البحرية التابعة لعملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بتفتيش السفن المتوجهة إلى ليبيا أو القادمة منها وحجزها والتصرف فيها واتخاذ مزيد من الإجراءات ضدها، متى كانت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن تلك السفن تحمل أسلحة أو أعدت متصلة بالأسلحة إلى ليبيا أو منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وعملا بالفقرة 3 من القرار 2292 (2016)، يجب على الدول والمنظمات الإقليمية التي تقوم بعمليات تفتيش من هذا القبيل أن "تسعى [...] بحسن نية" إلى الحصول على موافقة الدولة التي ترفع السفينة علمها قبل القيام بأي عمليات تفتيش.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، سعت عملية إيريني بحسن نية إلى الحصول على موافقة دولة العلم من خلال توجيهها إخطارا إلى وزارة خارجية تركيا مهلة أربع ساعات، ثم مددت هذه المهلة لساعة أخرى، حتى تتيح للسلطات التركية الردّ على طلب موافقة دولة العلم. وإعطاء مهلة الأربع ساعات نهج نموذجي متعارف عليه في الممارسة البحرية الدولية، وقد سعت عملية إيريني بحسن نية لاتباعه. وبعد عدم تلقي أي رفض رسمي من دولة العلم، قامت عملية إيريني بعملية التفتيش. وحتى الساعة 9:23 مساء - أي بعد أكثر من 13 ساعة من توجيه الطلب الرسمي لموافقة دولة العلم وست ساعات من بدء عملية التفتيش - لم يصدر عن وزارتك رفض صريح لمنح هذه الموافقة.

أما فيما يخص عملية التفتيش نفسها، فيعودُ لقائد العملية تحديد مدى التفتيش المطلوب لتقييم مشروعية الشحنة استنادا إلى عناصر مختلفة منها الوثائق التي يقدمها قبطان السفينة.

وأكرر مرة أخرى أن الفريق الذي صعد إلى السفينة تصرف بأعلى درجة من المهنية وامتثل امتثالا تاما لإجراءات ومعايير منظمة حلف شمال الأطلسي، والقول إن هذا الفريق استخدم مستوى غير مناسب من القوة ضد أفراد الطاقم قول غير صحيح.

وأخيرا، أود أن أعيد التأكيد على أن عملية إيريني هي أداة محايدة موضوعة تحت تصرف المجتمع الدولي والأمم المتحدة والشعب الليبي من أجل دعم تنفيذ حظر توريد الأسلحة. وترصد العملية انتهاكات كلا طرفي النزاع في ليبيا لحظر توريد الأسلحة، كما يتبين من تقاريرها المقدمة إلى فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للأمم المتحدة. وتقدم سجلات العمليات الخاصة بعملية إيريني أدلة دامغة على حيادها في عمليات التفتيش والكشف عن الانتهاكات.

ليبيا تمر اليوم بمنعطف حرج. ومن بالغ الأهمية أن يدعم المجتمع الدولي عملية برلين التي تقودها الأمم المتحدة حتى يعود السلام والاستقرار في ليبيا. والاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون مع تركيا

في هذا الصدد، بما يكفل احترام قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك المتعلق منها بحظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا، وبما يضمن الأمن في وسط البحر الأبيض المتوسط.

وإنني أعول على دعمكم في هذا الشأن.

(توقيع) جوسيب بوريل فونتيليس
